فإنك لو قلت : فلان لا يقاومه أحد ، لا يجوز أن يقال : لكنه يقاومه اثنان . .

وثالثها : أن الواحد ، يستعمل في الإثبات ، والأحد يستعمل في النفي . .

تقول في الإثبات رأيت رجلاً واحداً . .

وتقول في النفي : ما رأيت أحداً ، فيفيد العموم . .

أما ما نقله عن الخليل ، وقد حكاه صاحب القاموس فقال : ورجل واحد وأحد ، أي خلافاً لما قاله الأزهري . .

وأما قوله : إن أحداً تستعمل في النفي فقد جاء استعمالها في الإثبات أيضاً . .

كقوله : { أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ } . .

فتكون أغلبية في استعمالها ودلالتها في العموم واضحة . .

وقال في معجم مقاييس اللغة في باب الهمزة والحاء وما بعدها : أحد ، إنها فرع والأصل الواو وحد . .

وقد ذكر في الواو وفي مادة وحد . قال : الواو والحاء والدال أصل واحد يدل على الانفراد من ذلك الوحدة بفتح الواو وهو واحد قبيلته ، إذا لم يكن فيهم مثله . .

قال : قال : % (يا واحد العرب الذي % ما في الأنام له نظير) % .

وقيل : إن هذا البيت لبشار يمدح عقبة بن مسلم ، أو لابن المولى يزيد من حاتم ، نقلاً عن الأغاني . .

فيكون بهذا ثبت أن الأصل بالواو والهمزة فرع عنه . .

وتقدم أن دلالتها على العموم أوضح أي أحد . .

وقد دلت الآية الكريمة ، على أن ا سبحانه وتعالى أحد ، أي في ذاته وصفاته لا شبيه ولا شريك ، ولا نظير ولا ند له ، سبحانه وتعالى . .

وقد فسره ضمنا قوله : { وَلَمْ يَكُنْ لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ } .